موقف الخطيب الشِّربينيّ من الضرورة الشعريَّة

أحمد كاسور[١]، مصطفى السواحلي[٢]

الملخص

يُعالجُ هذا البحثُ قضيةً قديمةً متجدِّدةً في النحو العربيّ، وهي قضيَّة الضرورة الشعريَّة؛ التي تمثِّل إشكاليَّةً كبيرةً بين النُّحاة والشُّعراء، وقد يراها غيرُ المتخصِّصين استهانةً بقواعدِ النَّحو وكسرًا لضوابطه، ولكنَّها في الحقيقة دليلٌ على ما يتمتَّع به النحو العربيُّ من مرونةٍ فائقةٍ. ويهدفُ هذا البحث إلى بيان موقف الخطيب الشِّربينيّ من هذه القضيَّة من خلال المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ وذلك باستقراء مؤلفاته النحويَّة؛ ليكون بيان موقفه في القضيَّة معتمدًا على نصوصه الثابتة، لا على نقول الآخرين عنه. وهو ما يقتضي بيان مفهوم الضرورة الشعريَّة لغةً واصطلاحًا، وشرح مدى اختلاف النحويين في وقوعها بإيجاز، مع عرض آرائهم حول تفسير هذا المصطلح وبخاصَّة عند سيبويه وابن مالك، ثم بيان موقف الخطيب الشِّربينيّ منها. وقد تبيَّن للباحث أنَّ الخطيب الشِّربينيّ لم يخرج عمَّا استقرَّ عليه جمهورُ النحاة منذ عصر سيبويه الذي لم يستعمل مصطلح "الضرورة" نصًّا في كتابه، ولكنَّ النَّحويين فهموا من فحوى موقفه من هذه القضية أنَّها ما يقع في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، خلافًا لابن مالك الذي قصرها على ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ. وقد ورد ذكر الأنواع الأربعة للضرائر الشعريَّة في مؤلفات الخطيب الشربيني، وهي: النقص، والزيادة، والتقديم والتأخير، والإبدال. ومما لفت انتباه الباحث أنَّ الخطيب الشربيني لم يميّز بين الضرورة الشعريَّة والشاذّ الذي خالف القياس، فعدّهما في الحكم سواء، وهو مخالف لما استقرَّ عليه جمهور النحاة؛ مما يؤكِّدُ أنَّ الرجل لم يكن مقلدًا شأن كثير من علماء عصره، بل له موقفه الخاصّ النابع من رؤيته الشخصيَّة المؤسَّسة على الدليل.

الكلمات المفتاحيَّة: الخطيب الشِّربينيّ، الضرورة الشعريَّة، الاحتجاج بالشعر، النحو العربيّ.

Abstract

This research deals with an old and renewable issue in Arabic grammar. It is the case of poetic necessity, which represents a major conflict between the grammarians and poets, and non-specialists may consider it as a disregard for the grammatical rules and a break of discipline, but in fact, it is an evidence of the great flexibility enjoyed by the Arabic syntax. The research aims to clarify the position of Al-Khatib Al-Sharbini to this issue through the descriptive and analytical approach via extrapolating his grammatical books, so that the statement of his position to this issue can depend on his texts, not on what is said by the others about him. This is required by the explanation about the definition of poetic necessity as the language and the term, explaining the extent of different opinions among the grammarians about it, presenting their views on the explanation of this term, especially Sibawayh and Ibn Malik, then explaining the position of Al-Khatib Al-Sharbini about it. It became clear to the researcher that al-Khatib al-Sharbini was not against what was settled by the majority of

[1] Ahmed Kasur, Faculty of Arabic Language, Islamic University Sultan Sharif Ali, Brunei Darussalam, E-mail: ismail.yuera1234@gmail.com

[2] Moustafa el-Sawahly, Faculty of Arabic Language, Islamic University Sultan Sharif Ali, Brunei Darussalam, E-mail: moustafa.elsawahly@unissa.edu.bn

grammarians since the era of Sibawaih. However, Sibawayh did not use the term “necessity” in his book, but the grammarians had understood from the content of his position towards this issue that it is what occurs in the poetry, not in the prose, whether the poet has a choice or not, on the contrary of position taken by Ibn Malik, who made it limited to that the poet had no choice about it. The four types of poetic necessity were mentioned in the writings of Al-Khatib al-Sharbini, that are the decrease, increase, changing place, and substitution. The researcher noticed that al-Khatib al-Sharbini did not distinguish between poetic necessity and the irregular despite what the majority of grammarians settled on. This confirms that Al-Khatib El-Sherbiny was not a copycat like many scholars of his era, but rather has his own attitude stemming from his personal vision based on the evidence.

Keywords: Al-Khaṭīb Al-Shirbīni, poetic necessity, Proofing by poetry, Syntax.

المقدمة

لا خلاف بين اللغويين عامَّةً والنحاة خاصَّة في أهميَّة الشعر العربيّ في الاحتجاج، حيث يأتي من ناحية الأهمية في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف على اختلاف مشهورٍ في مدى حجيَّته، لكنَّه من الناحية الكميَّة يأتي في المرتبة الأولى، فالشواهد الشعريَّة في جمهور الكتب النحويَّة تزيد كثيرًا على مجموع الشواهد القرآنيَّة وشواهد الحديث النبويّ وشواهد النثر العربيّ من حكم وأمثال.

ومن المعلوم أنَّ للشعر العربيِّ أحكامًا صارمة تتعلَّق بالوزن والقافية، وأنَّ الشاعر لو خالفها لخرجت قصيدته من ساحة الشعر بالكليَّة، فيضطر إلى مخالفة بعض القواعد النحويَّة من أجل الحفاظ على صحة الوزن والقافية، وهو ما يعرف عند النحويين بالضرورة الشعريَّة، والتي لا يكاد يخلو كتاب نحويّ من ذكرها تصريحًا أو تلميحًا، والتي تمثِّل في الوقت نفسه إشكاليَّة كبيرة بين النُّحاة والشُّعراء، وقد يراها غيرُ المتخصِّصين استهانةً بقواعدِ النَّحو وكسرًا لضوابطه، ولكنَّها في الحقيقة دليلٌ على ما يتمتَّع به النحو العربيُّ من مرونةٍ فائقةٍ. ويهدفُ هذا البحث إلى بيان موقف الخطيب الشِّربينيّ من هذه القضيَّة من خلال المنهج الوصفيّ التحليليّ وذلك باستقراء مؤلفاته النحويَّة؛ ليكون بيان موقفه في القضيَّة معتمدًا على نصوصه الثابتة، لا على نقول الآخرين عنه. وهو ما يقتضي بيان مفهوم الضرورة الشعريَّة لغةً واصطلاحًا، وشرح مدى اختلاف النحويين في وقوعها بإيجاز، مع عرض آرائهم حول تفسير هذا المصطلح وبخاصَّة عند سيبويه وابن مالك، ثم بيان موقف الخطيب الشِّربينيّ منها؛ لمعرفة حقيقة موقف الرجل، وهل كان مقلدًا شأن كثير من علماء عصره، أو كان له موقفه الخاصّ النابع من رؤيته الشخصيَّة المؤسَّسة على الدليل.

أوَّلًا: مفهوم الضرورة الشعريَّة

الضرورة الشعريَّة مصطلح يطلقه النحاة، والنقاد العرب القدماء على العديد من الظواهر اللغويَّة المختلفة، التي نجدها مبثوثةً في أبواب النحو والصرف معا، ونجدها كذلك في كتب النقد الأدب القديم، فقد ظن النحاة والنقاد أن الوزن والقافية في الشعر يلجئان إلى ارتكاب ما هو غير مألوف في النظام اللغوي.(١)

والضرورة لغة: الحاجة، وقد اضطر إلى الشيء أي أُلْجِئ إليه.(٢)

أما الضرورة في الاصطلاح: فقد اختلف النحاة في مفهوم الضرورة الشعريَّة اختلافًا غير قليل.

فذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) والجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس ممَّا لا يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.(٣)

ويرى ابن جنِّي أنَّ العرب يرتكبون الضرورة مع قدرتهم على تركها، ودليل ذلك إجازتهم للأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر، حيث قال: «ولا يمنعك قوة القوى من إجازة الضعيف أيضًا؛ فإنَّ العرب تفعل ذلك؛ تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهًا غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا، ومنه بُدٌّ، وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلًا، ولا عنه معدلًا، ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدوها لوقت الحاجة إليها. فمن ذلك قوله:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا، كلُّه لم أَصْنَعِ

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمى جانب الإعراب من الضعف».(٤)

وذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة،(٥) اعتمادًا على أنَّ الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل الذي لا مدفع له.(٦)

فقول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الخَنَا، وأَبغَضُ العُجمَ نَاطِقًا إلى ربِّنَا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فيه ضرورة عند الجمهور، وهو إدخال "ال: الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في الضرورة.(٧)

---

(١) انظر: محمد حماسة عبد اللطيف. (١٩٩٦). **لغة الشعر**. القاهرة: دار الشروق. ص: ٥.

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٢). **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف. ج: ٤. ص: ٤٨٣.

(٣) انظر: محمد حماسة عبد اللطيف. (١٩٩٦). **لغة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٩٨.

(٤) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). **الخصائص**. محمد علي النجار. (محقق). بيروت: المكتبة العلمية. ج: ٣. ص: ٦١.

(٥) انظر: الآلوسي، السيد محمد شكري. (١٩٢١). **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**. القاهرة: المطبعة السلفية. ص: ٦.

(٦) انظر: إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). **سيبويه وضرورة الشعر**. القاهرة: مطبعة حسان. ص: ٣١.

(٧) انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٨). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. عبد السلام هارون. (محقق). القاهرة: مكتبة الخانجي. ج: ١. ص: ٣١.

ذهب ابن مالك إلى أن وصل "ال" بالمضارع وغيره جائز اختيارًا، ولكنَّه قليل، وقد صرَّح به في شرح التسهيل، فقال: وعندي أنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل البيت من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار يجدع،(١) فابن مالك يرى أنَّ إدخال "ال" هنا اختيارٌ، وليس ضرورةً؛ إذ للشاعر عنه مندوحة وسعة، لتمكُّنِه من أنْ يقول: صوت الحمار يجدع، دون إخلال الوزن أو المعنى. وقال: فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار.(٢)

أمَّا مذهب سيبويه فقد اختلف النُّحاة والباحثون في تحديد مفهوم الضرورة عنده؛ لأنَّه لم يصرّحْ بتعريف محدَّدٍ للضرورة، بل إن لفظ "الضرورة" بذاته، لم يجر له في كتابه ذكرٌ على الإطلاق، وإنما كان يكتفي بتعبير يؤدي إلى معناه دون التصريح بهذا اللفظ بعينه. فمنهم من يقول: إنه يرى رأي الجمهور في الضرورة،(٣) ومنهم من يقول: إن ظاهر قوله في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو مع ابن مالك في ذلك.(٤)

ولعلَّ السرَّ في هذا الاختلاف والاضطراب راجع إلى تحليل كلِّ فريق منهما لكلام سيبويه، وفيما يلي سنوضح رؤية كلٍّ منهما:

١ –مَنْ يرى أنَّ رأي سيبويه موافقٌ للجمهور

صرَّحَ سيبويه برأيه في الضرورة الشعريَّة في أول باب عرض فيه للضرورة، وهو (باب ما يحتمل الشعر)،(٥) حيث صدَّرَه بقوله: اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء.(٦) فنجد أن سيبويه لم يقيد هذا الجواز المخصوص بالشعر بشرط ألَّا يكون للشاعر عنه مندوحة.(٧)

وذكر في موضع آخر في الكتاب ما يؤيِّد ذلك حيث قال: وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا.(٨) وقال: وقد جاء في الشعر بعض هذا منوَّنًا.(٩) وقال: وقد جاء (سبحان) منونًا مفردًا في الشعر.(١٠) وقال: وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر.(١)

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٩٠). **شرح التسهيل**. عبد الرحمن السيد، ومحمد البدوي المختون. (محقق). مصر، الجيزة: هجر للطباعة والنشر. ج: ١. ص: ٢٠٢.

(٢) انظر: المرجع السابق. ج: ١. ص: ٢٠٢.

(٣) انظر: إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). **سيبويه وضرورة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٣٥.

(٤) انظر: الآلوسي، السيد محمد شكري. (١٩٢١). **الضرائر**. مرجع سابق. ص: ٦.

(٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). **الكتاب**. عبد السلام هارون. (محقق). ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي ج:١. ص: ٢٦.

(٦) المرجع السابق. ج:١. ص: ٢٦.

(٧) انظر: إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). **سيبويه وضرورة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٣٥.

(٨) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). **الكتاب**. مرجع سابق. ج:١. ص: ٣٢.

(٩) المرجع السابق. ج:١. ص: ٢٠٨.

(١٠) المرجع السابق. ج:١. ص: ٣٢٦.

هذه هي بعض العبارات التي كان يطلقها سيبويه عن الضرورة، وبلفظ " قد جاء في الشعر"، "ويجوز في الشعر"، أما لفظ الضرورة صريحًا فلا نكاد نجده في كتابه.

فإذا انتقلنا إلى الشواهد، وجدناه يستشهد على الفصل بين (كم) الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور للضرورة بقول الشاعر:

كمْ بجودٍ مقرفٌ نال العُلا وكريمٌ بخلُه قد وضَعهْ [٢]

وقد بيَّنَ سيبويه أنه يجوز في (مقرف) أوجه ثلاثة:

(أ) الرفع على أن يجعل (كم) ظرفًا، ويكون لتكثير المِرَار، وترفع المقرف بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا.

(ب) النصب على التمييز، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر.

(ج) الجر على أنه أجاز الفصل بين (كم)، وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع (كم) رفع بالابتداء، والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجود، فسيبويه قال: "وقد يجوز في الشعر"، أي أجاز الجر في البيت للضرورة مع أنه يستطيع الفرار منها بالرفع أو النصب، في هذا دليل على عدم اشتراطه في الضرورة من عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها، ولو اشترط ذلك لامتنع عنده الجر وما لجأ للاضطرار.[٣]

ويؤيد هذا الرأي ابن عصفور حيث قال: اعلم أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه الزيادة فيه، والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجاز العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك، أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرائر.[٤]

٢–مَنْ يرى أنَّ الضرورة عند سيبويه ما ليس للشاعر عنه مندوحة:

استنبط فريق آخر هذا المعنى من خلال كلام سيبويه أيضًا، وتعبيره عن الضرورة الشعريَّة بلفظ (الاضطرار)، فقول مثلا: فإن اضطُرّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلاَّ النَّصبَ.[٥] وقال: وزعم عيسى أَن بعض العرب يُنشد هذا البيت، " لأبي الأسود الدؤلي ":

فألفيْته غيْرَ مستعتب ولا ذاكِرِ اللهِ إلاّ قَلِيلًا

لم يَحذف التنوينَ استخفافًا ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنين، "كما قال: رَمَى القومُ". وهذا اضطرارٌ.[١]

---

(١) المرجع السابق. ج: ٢. ص: ٢٣٠.

(٢) انظر: المرجع السابق. ج: ٢. ص: ١٦٧.

(٣) انظر: إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). **سيبويه وضرورة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٣٦–٣٧.

(٤) ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٨٠). **ضرائر الشعر**. السيد إبراهيم محمد. (محقق). القاهرة: دار الأندلس. ص: ١٣.

(٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). **الكتاب**. مرجع سابق. ج:١. ص: ٩٨.

وقال أيضًا: وسألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافًا، وذلك قولك: رأيت معد يكرب، واحتملوا أياديَ سبًا؟ فقال: شبَّهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرَّوها من الرفع والجر، فكما عرَّوا الألف منهما عرَّوها من النصب أيضًا، فقالت الشعراء حيث اضطرّوا، وهو رؤية: سوَّي مساحيهنَّ تَقْطيطَ الْحُقَقْ.(٢)

فإنَّنا نجد لفظ (اضطرّ)، و(اضطرار) كثير في كتاب سيبويه؛ ومن هنا حدَّد العلماء تعريف الضرورة عند سيبويه بأنَّه ما لا مندوحة للشاعر عنه، من هؤلاء الصفَّار الفقيه في شرحه للكتاب يحدد رأي سيبويه في ضرورة الشعر، فقال: جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بُدًّا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، ويقولك وهذا هو ظاهر من كلام سيبويه.(٣)

وقول سيبويه تعقيبًا على بيت أبي النجم السابق: (فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته فى غير الشَّعر)، يتعارض تمامًا مع الاتجاه الأول في موقفه من الضرورة الشعريَّة، لأن رفع الشاعر (كلُّه) في البيت، لا يعد ضرورة لتمكنه من النصب دون كسر للبيت، أو إخلال بالمعنى، فهو أنه جائز بقبح أو ضعف شعرًا ونثرًا.

وهذا التعارض ليس مقصورًا في الكتاب على قضية الضرورة الشعريَّة، بل العبارات التي ظاهرها التناقض والتعارض كثيرة في كتاب سيبويه؛ مما أوقع العلماء بعده في اضطراب واختلاف في بيان مراده، والتوفيق بين نصوصه، ودفع ما بينهما من تعارض.(٤)

ويبدو بإمعان النظر أنَّ مذهب سيبويه في الضرورة هو أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقًا، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ويؤيد هذا أمور أهمها:

١-تصدير حديث سيبويه عن الضرورة بقوله: اعلم أنَّه في الشعر ما لا يجوز في الكلام، ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه.

٢-كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن، أو إخلال بالمعنى، ومن ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيْتُه غيْر مسْتعتب ولا ذاكِرِ اللهِ إلَّا قَلِيلًا(٥)

أورده سيبويه شاهدًا على حذف التنوين من " ذاكر" تخلُّصًا من التقاء الساكنين للضرورة، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر التنوين، لانكسر البيت، لكنه كان يمكنه أن يقول:

---

(١) المرجع السابق. ج:١. ص: ١٦٩.

(٢) المرجع السابق. ج: ٣. ص: ٣٠٥-٣٠٦.

(٣) انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، (١٩٩٦). **لغة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٩٢.

(٤) انظر: إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). **سيبويه وضرورة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٤٠.

(٥) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). **الكتاب**. مرجع سابق. ج:١. ص: ١٦٩.

فألفيْتُه غيْر مسْتعتب ولا يَذكُرُ الله إلَّا قَلِيلًا

دون ارتكاب ضرورة او إخلال بالوزن.

٣-ما ذكره سيبويه في بيت أبي النجم العِجليّ:

قدْ أَصْبحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عَليَّ ذَنْباً كلُّهُ لم أَصْنَعِ[١]

يفيد عدم عده رفع "كلُّهُ" ضرورة شعرية لوجود مندوحة عنه إلى النصب دون إخلال بالبيت، يمكن القول بأن سيبويه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك في بيت الشاعر:

كمْ بجودٍ مقرف نال العُلا وكريمٌ بخلُه قد وضَعهْ.[٢]

فقد استشهد سيبويه بهذا البيت الكتاب على الفصل بين كم ومجرورها بالجار والمجرور للضرورة، مع أن الشاعر عنه مندوحة بالرفع أو النصب، ففي كل من البيتين مخالفة لنسق الكلام، وللشاعر عنها مندوحة، ومع اتفاقها في ذلك عد سيبويه الثاني منهما في الضرائر دون الأول، وفي هذا من التعارض ما لا يخفى، إلا أنَّ علماء الأصول، قد ذكروا أن العالم إذا وقع له قولان متعارضان في مسالة واحدة على النحو الذي وقع لسيبويه هنا عمل بالمتأخر، وعد الأول مرجوعًا عنه، ولا سيما إذا كان المتأخر هو الأليق بمذهبه، والأجرى على قوانينه.[٣]

وفي ضوء ما تقدم من أدلة فإن الباحث يطمئنُّ إلى القول بأن الضرورة عند سيبويه هي ما وقع الشعر دون النثر مطلقًا، كما هو مذهب الجمهور.

ثانيًا: عِلَّة الضرورة:

مع أن النحاة اختلفوا في مفهوم الضرورة، فإنهم اتفقوا على ما سموه علة الضرورة التي حصروها في أمرين، هما:

١-الرجوع إلى الأصل.

٢-وتشبيه غير الجائز بالجائز.

ولم يشذ أحد من النحاة عن جعل الضرورة الشعريَّة تدور في أحد هذين الإطارين.[٤]

ولعل رائد النحاة في ذلك هو سيبويه، فقد صرح في باب ما يحتمل الشعر، وفي تناوله لمسائل أخرى من الكتاب، بأنَّ علة الضرورة فيها هذان الأمران السابقان، يقول عن الأصل: وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون: رادد في رادّ، وضننوا في ضنّوا، ومررتم بجواري قبل، قال قعنب ابن أم صاحب:

مَهْلاً أَعاذِلَ قد جرَّبت من خُلُقي إنِّي أجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[٥]

---

(١) انظر: المرجع السابق. ج:١. ص: ٨٥.

(٢) انظر: المرجع السابق. ج: ٢. ص. ١٦٧.

(٣) انظر: إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). **سيبويه وضرورة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٤١-٤٦.

(٤) انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، (١٩٩٦). **لغة الشعر**. مرجع سابق. ص ١١٧.

(٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). **الكتاب**. مرجع سابق. ج:١. ص: ٢٩.

أمَّا عن التشبيه، فإنه يقول: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهون بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف، واستعمل محذوفًا.(١)
ويقول مُبيّنًا علة نداء الاسم الذي فيه الألف واللام في الشعر: وقال الشاعر:

مِنَ أجْلِكَ يا التي تيّمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي

شبهه بيا الله.(٢)

ثالثًا: أنواع الضرائر

ضرائر الشعر على تسعة أوجه، هي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.(٣)
ويمكن إجمالها في أربعة أنواع، هي:
١-النقص، وتشمل نقص الحركة، والحرف، والكلمة.
٢-الزيادة، وتشمل زيادة الحركة، والحرف، والكلمة.
٣-التقديم والتأخير، وتشمل تقديم حرف من حروف الكلمة وتقديم بعض الكلام على بعض.
٤-الإبدال، وتشمل إبدال الحرف من الحرف، والكلمة من الكلمة، والحكم من الحكم، متتبعًا في هذا التقسيم تقسيم شيخنا إبراهيم حسن في كتابه "سيبويه والضرورة الشعريَّة".(٤)
وسنتناول في هذا المقال دراسة الضرائر في الكتب النحويَّة للخطيب الشربيني، وموقفه من الضرورة الشعريَّة.

رابعًا: موقف الخطيب الشربيني[٥] من الضرورة الشعريَّة:

---

(١) المرجع السابق. ج:١. ص: ٢٦.
(٢) المرجع السابق. ج: ٢. ص: ١٩٧.
(٣) انظر: السيرافي: الحسن بن عبد الله. (١٩٩١). **ما يحتمل الشعر من الضرورة**. عوض بن حمد القوزي. (محقق). القاهرة: دار المعارف. ط: ٢. ص: ٣٤-٣٥.
(٤) انظر: إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). **سيبويه وضرورة الشعر**. مرجع سابق. ص: ٥٥.
(٥) هو: شمس الدين محمد بن أحمد الشهير بالخطيب الشربيني، أخذ عن جملة من الشيوخ في زمنه، فتبحر في العلوم على أيديهم، وأجازوه بالإفتاء والتدريس، فدرّس وأفتى في حياة أشياخه، وانتفع به عدد من الناس لا يحصون، من أهم مؤلفاته: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، فتح الخالق المالك في حلّ ألفاظ كتاب ألفيّة ابن مالك، مغيث الندا شرح قطر الندى، نور السجية في حلّ ألفاظ الآجرومية، وغيرها كثير. توفي بعد العصر من يوم الخميس الثامن من ثعبان سنة سبع وسبعين وتسعمائة من الهجرية، ودفن في القاهرة. انظر في ترجمته: الغزي، محمد بن محمد، نجم الدين. (١٩٤٥). **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**. جبرائيل سليمان جبور (محقق). بيروت: المطبعة الأميركانية. ج:١. ص: ٧٩. وابن العماد الحنبلي. (١٩٨٦). **شذرات**

باستقصاء حديث الخطيب الشربيني عن الضرورة الشعريَّة في كتبه النحويَّة، يمكننا أن نرتب معالجته لمسائل الضرورة الشعريَّة بحسب أنواعها الأربعة، على النحو الآتي:

الأول: ضرائر النقص

وهي منحصرة في نقص حركة، ونقص حرف، ونقص كلمة.(١)

١–حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم:

من المعلوم أن (لم) من الجوازم، وهي تدخل على الفعل المضارع، ولا يجوز أن تأتي وحدها بدون المضارع بعدها، أما قول إبراهيم بن هرمة: [الكامل]

احفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي استُودِعْتَهَا يَومَ الأَغَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِن لَمْ(٢)

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (وإن لم) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه (لم)، والتقدير: وإن لم تصل.(٣)

والباحث يرى أن حذف الفعل المجزوم، وبقاء الجازم لا مشكلة فيه مادام المعني مفهومًا، كما يحذف المبتدأ والخبر وغيرهما إذا دلَّ دليل على المحذوف، وهنا دلَّ الفعل (وصلت) على هذا المحذوف، ويستطيع المتلقي أن يعرفه بسهولة بالغة، فالأمر فيه سعة، ولا وجه لعدِّ ذلك من الضرورات الشعرية.

٢–حذف فاء الجواب:

إذا وقعت الجملة الاسمية في جواب الشرط، لزم اقترانها بالفاء؛ ليحصل الربط بينهما.(٤) أمَّا قول عبد الرحمن بن حسان الأنصاري: [البسيط]

مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلَانِ(٥)

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (الله يشكرها)، فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ، هو لفظ الجلالة، والخبر الفعل المضارع وفاعله ومفعوله، وقد وقعت هذه الجملة جوابا للشرط، وقد كان من حق

الذهب في أخبار من ذهب. عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط (محققان). دمشق: دار ابن كثير. ج:٨. ص: ٣٨٤. الزركلي، خير الدين. (٢٠٠٢م). **الأعلام**. بيروت: دار العلم للملايين. ط: ١٥. ج: ٦. ص: ٦.

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٨٠). **ضرائر الشعر**. مرجع سابق. ص: ٨٤.

(٢) انظر: القرشي، إبراهيم بن هرمة. (د.ت). **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي**. محمد نفّاع، وحسين عطوان. (محقق). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ص: ١٩١.

(٣) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا شرح قطر الندى**. سيد بن شلتوت الشافعي. (محقق). الكويت: دار الضياء. ج: ١. ص: ٢٩٢.

(٤) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. محمد محيي الدين عبد الحميد. (محقق). بيروت: المكتبة العصرية. ج: ٤. ص: ٢٠٩.

(٥) انظر: الأنصاري، عبد الرحمن بن حسان. (١٩٧١). **شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري**. سامي العاني. (محقق). بغداد: مكتبة المعارف. ص: ٦١.

العربية أن تقرن هذه الجملة بالفاء، ولو أنه أتى بالكلام على ما يقتضيه العربية، لقال: من يفعل الحسنات، فالله أشكرها.(١)

ويرى الباحث أن جواب الشرط في الجملة الاسمية، لو لم يقترن بالفاء لم يحصل الربط بينهما، ولو لم يحصل الربط بينهما، فإن الكلام لا يفيد الكلام، وسوف تستباح قواعد اللغة شيئًا فشيئًا، فهذا يعد في الشعر من قبيل الضرورة.

٣–حذف العائد المرفوع:

الأصل في العائد أن يكون مذكورًا، وقد يحذف سواء كان مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا بشروط، فيشترط في حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ غير منسوخ مخبرًا عنه بمفرد سواء أكان صلة (أيّ)، أم غيرها إن طالت الصلة،(٢) أما قول الشاعر: [البسيط]

مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَم يَنطِق بِمَا سَفَهٌ وَلَا يَجِد عَن سَبِيلِ الحِلمِ وَالكَرَمِ(٣)

ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أن هذا شاذّ، والكوفيون يقيسون على ذلك،(٤) أما الخطيب الشربيني فمال إلى رأي البصريين من أنه شاذّ، وهو قوله: (بما سفه) والتقدير: بما هو سفه.(٥)

والباحث يرى أن الأصل في العائد أن يكون مذكورًا، وفي الشاهد حذف العائد على الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعًا بالابتداء، ولم تطل الصلة؛ إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر، مما يجعل الباحث يتفق مع الشربينيّ والبصريين في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأنَّه مخالفٌ الأصل، أو أنَّه شاذٌّ لا يقاس عليه.

٤–حذف العائد المنصوب بالوصف:

يشترط في حذف العائد المنصوب، أن يكون متصلًا، وناصبه فعل، أو وصف غير صلة (ال)(٦) أما قول الشاعر: [البسيط]

مَا المستَفِزُّ الهَوَى مَحمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَو أُتِيحَ لَهُ صَفوٌ بِلَا كَدَرِ(٧)

---

(١) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، سيد بن شلتوت الشافعي (محقق). الكويت: دار الضياء.ج: ٣. ص: ١٦٥٣؛ انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (١٤٣٧هـ–٢٠١٦م). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٠٦.

(٢) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ١٦٦–١٦٨.

(٣) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢). **شرح التسهيل**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٥.

(٤) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ١٦٨.

(٥) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**. مرجع سابق.ج: ١. ص: ٣٦٩؛ انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٧٧.

(٦) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ١٦٩.

(٧) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢). **شرح التسهيل**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٢٠٧.

فيرى الخطيب الشربيني أنه شاذّ.[١]

والشاهد في قوله: (ما المستفز) حيث حذف العائد من الصلة على الموصول مع كون الموصول هو (ال)، والصلة صفة متصلة به، وأصل الكلام: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة. والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأن مخالف الأصل.

٥–حذف العائد المجرور بالحرف:

يشترط في حذف المجرور بالحرف أن يكون في موضع نصب، والموصول أو الاسم الموصوف بالموصول مجرور بمثل ذلك الحرف معنًى، ومتعلقًا،[٢] أما قول رجل من همدان: [الطويل]

وَإِنَّ لِسَانِي شُهدَةٌ يُشتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَن صَبَّهُ اللهُ عَلقَمُ[٣]

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه شذوذًا، وهو قوله: (على من) حيث حذف العائد على (من)، وأصل الكلام: وهو علقم على من صبه الله عليه، فـ(على) متعلق بعلقم، وجملة (صبه الله) صلة من المجرور بـ(على)، والعائد على (من) محذوف مجرور بـ(على)، وهي متعلقة بـ(صب)، فاختلف المتعلق، وهو صب وعلقم.[٤]

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت من قبيل الضرورة؛ لأن مخالف الأصل، والأصل وهو علقم على مَنْ صبَّهُ الله عليه؛ والتسامح في حذف هذا المتعلق قد يؤدي إلى إشكال في فهم المعنى؛ لأنَّ حروف الجر المتعلقة بالفعل قد تنقل معناه من النقيض إلى النقيض.

٦–حذف نون مضارع (يكون):

يشترط في حذف نون مضارعها المجزوم أن تكون وصلًا، وألَّا يأتي بعدها ساكن، ولا ضمير متصل منصوب،[٥] أما قول الخنجري بن صخر الأسدي: [الطويل]

فَإِن لَم تَكُ المِرآةُ أَبدَت وَسَامَةً فَقَد أَبدَت المِرآةُ جَبهَةَ ضَيغَمِ[٦]

ذكر الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (لم تك المرآة) حيث حذف النون من مضارع (كان) المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن، وهو اللام من المرآة، لأن الألف ألف الوصل، فلا حركة لها حين الوصل.[١]

---

(١) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٧٩.

(٢) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ١٧٣.

(٣) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم. (١٩٩٢). **الجنى الداني في حروف المعاني**. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. (محقق). بيروت: دار الكتب العلمية. ص: ٤٧٤.

(٤) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٣٧٧؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٨١.

(٥) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **شرح قطر الندى وبل الصدى**. محمد خير طعمة حلبي. (محقق). بيروت: دار المعرفة. ص: ١١٠.

(٦) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٢). **سر صناعة الإعراب**. حسن هنداوي. (محقق). دمشق: دار القلم. ج: ٢. ص: ٥٤٢.

والباحث يتفق مع الشربيني في أن ورود هذا في الشعر من قبيل الضرورة؛ لأن مخالف للشروط التي قررها النحاة، والتي على رأسها ألا يأتي بعدها ساكن.

٧–حذف الواو العاطفة:

الأصل هو العطف بالواو الدالة على مطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب ولا معية، فتعطف متأخرًا في الحكم، ومتقدمًا فيه، ومصاحبًا فيه،(٢) وأن (إما) مجامعة لواو العطف لزومًا،(٣) أما قول سعد بن قرط: [البسيط]

يَا لَيتَمَا أُمَّنَا شَالَت نَعَامَتُهَا أَيمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيمَا إِلَى نَارِ(٤)

فيرى الخطيب الشربيني أنه شاذّ، وهو قوله: (أيما إلى نار) حيث تجرد (أيما) الثانية من الواو العاطفة، والأصل: إمّا إلى الجنة وإمّا إلى النار، وأبدل الميم الأولى ياء، ثم حذف الواو، وهي لغة بني تميم.(٥)

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يُعَدُّ من قبيل الضرورة الشعرية؛ لأنَّه مخالف الأصل؛ حيث إنَّ (إما) يجب أن تأتي معها واو العطف؛ ليستفاد معنى التخيير بين شيئين مختلفين.

الثاني: ضرائر الزيادة:

وهي منحصرة في زيادة حركة، وزيادة حرف، وزيادة كلمة، وزيادة جملة.(٦)

٨–دخول ال الموصولة على المضارع:

من المعلوم أنَّ (ال) غير الموصولة والاستفهامية من علامات الاسم، أما (ال) الموصولة ففيها خلاف بين النحاة، وبخاصة في مسألة دخولها على الفعل المضارع، فذهب الجمهور إلى أن دخولها على المضارع يكون في الاضطرار

---

(١) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٥٠٤؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٤٤٧.

(٢) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق. ج: ٣. ص: ٣٥٦.

(٣) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم. (٢٠٠١). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. عبد الرحمن علي سليمان. (محقق). القاهرة: دار الفكر العربي. ج: ٣. ص: ١٠١٣.

(٤) انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٨). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. عبد السلام هارون. (محقق). القاهرة: مكتبة الخانجي. ج: ١١. ص: ٨٦.

(٥) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ٢. ص: ١٣٥٦؛ انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ٢. ص: ٨٩٩.

(٦) ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٨٠). **ضرائر الشعر**. مرجع سابق. ص: ١٧.

فقط، وذهب ابن مالك وبعض الكوفيين إلى جواز ذلك اختيارًا،[١] أما الخطيب الشربيني فقد مال إلى رأي البصريين من أن دخولها على المضارع يكون في الاضطرار فقط، وذلك في قول الفرزدق: [البسيط]

مَا أَنتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأيِ وَالجَدَلِ[٢]

هنا يرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة عند الجمهور، وهو إدخال (ال) الموصولة على صريح الفعل المضارع وهو (الترضى) لمشابهته لاسم المفعول، وذلك لا يجوز عندهم في النثر؛ إذ هو شاذ وقبيح لا يجيء إلا في الضرورة. خلافا لابن مالك، فإنه ذهب إلى أن وصل "ال" بالمضارع وغيره جائز اختيارا ولكنه قليل.[٣]

والباحث يخالف الخطيب الشربيني في هذه المسألة؛ فقد وردت في شواهد كثيرة، بل استعملها المتأخرون في النظم والنثر على السواء، والتيسير في اللغة أولى من التعسير والتضييق فيها.

٩-زيادة (تكون) بين المبتدأ والخبر:

من خصوصية (كان) – بصيغة الماضي-كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارّا ومجرورًا، أما قول أم عقيل: [الرجز المشطور]

أَنتَ –تَكُونُ-مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمأَلٌ بَلِيلُ[٤]

فيرى الخطيب الشربيني أنه شاذّ، وهو قوله: (أنت تكون ماجد) حيث زادت المضارع من (كان) بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع، لأن الماضي لما كان مبنيا أشبه الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة.[٥]

والباحث لا يتفق مع الشربيني في هذه المسألة، ويرى أنه لا فرق في المسألة بين (كان) بصيغة الماضي، و(تكون) بصيغة المضارع، والتوسع في اللغة، وفتح باب التيسير في قواعد النحو أولى من التضييق والتعسير.

١٠-زيادة (كان) بين الجارّ والمجرور:

من خصوصية (كان) – بصيغة الماضي-كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارّا ومجرورًا، أما قول الشاعر: [الوافر]

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المسَوَّمَةِ العِرَابِ[٦]

فيرى الخطيب الشربيني أنَّه شاذّ، وهو قول: (على كان المسومة) حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.[١]

---

(١) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ١٢٦-١٢٨.

(٢) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم. (١٩٩٢). **الجنى الداني**. مرجع سابق. ص: ٢٠٢.

(٣) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ١٢١؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ١٢٧.

(٤) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢). **شرح التسهيل**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٦٢.

(٥) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٤٩٢؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٤٤٣.

(٦) انظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). **أسرار العربية**. محمد بهجة البيطار. (محقق). دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي. ص: ١٣٦.

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأن هذه الحالة ليست من خصوصية (كان) بصيغة الماضي، والظاهر أنها زائدة في الكلام لتتميم الوزن فقط.

١١–دخول لام الابتداء بعد (إنّ):

من شروط دخول لام الابتداء بعد (إنّ) أن يكون الخبر مؤخرًا، ومثبتًا، وغير ماضى، أما قول أبو حزام بن غالب: [الوافر]

وَأعلَمُ إِنَّ تَسلِيمًا وَتَركًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ(٢)

فقد ذكر الخطيب الشربيني أنَّه شاذّ، وهو قوله: (للامتشابهان) حيث زيدت اللام للتأكيد في الخبر المنفي بلا.(٣)

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأنَّه مخالفٌ للشروط، ومن شروط دخول لام البتداء بعد (إنّ) أن يكون الخبر مثبتًا، وليس منفيًا.

١٢–زيادة الجار والمجرور:

قد يُحذف الفاعل جوازًا، فينوب المفعول به، أو الجارّ والمجرور، أو المصدر عنه في أحكامه كلها، أما يأن نوب عنه الجار والمجرور مع وجود المفعول به كما في قول الشاعر: [الرجز المشطور]

لَم يُعنَ بِالعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدًى(٤)

ففيه خلاف بين سيبويه من جهة والأخفش والكوفيين من جهة أخرى، فيرى سيبويه أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده، ويرى الأخفش والكوفيون جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده.(٥)

أما الخطيب الشربيني فقد تبع رأي سيبويه من أن فيه ضرورة، وهو قوله: (لَم يُعنَ بِالعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا) حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله: (بالعلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: (سيدا).(٦)

---

(١) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٤٩٢؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٤٤٣.

(٢) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٤). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. (محقق). القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.ج: ١. ص: ١٤٣.

(٣) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٥٦٨؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٤٩٣.

(٤) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق. ج: ٢. ص: ١٥٠.

(٥) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢). **شرح الكافية الشافية**. عبد المنعم أحمد حريري. (محقق). مكة المكرمة: دار المأمون. ج: ٢. ص: ٦٠٩.

(٦) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ٢. ص: ٧٣٥؛ انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ٢. ص: ٥٧٩.

والباحث يرى أن المفعول به هو الأحق بأن ينوب عن الفاعل، ولكن نيابة غيره فيها من التوسعة والتيسير في اللغة، وذلك فهو لا يتفق مع الشربيني وسيبويه في هذه المسألة، ويميل إلى رأي الأخفش والكوفيّين فيها.

١٣–زيادة التوكيد لنكرة:

من التوابع التوكيد، والتوكيد له ألفاظ معروفة، وألفظ التوكيد معارف، والمعرفة لا تجري على النكرات، ولذلك الألفاظ المؤكِّدة لا يتبعن نكرة، وأما قول عبد الله بن مسلم الهذلي: [البسيط]

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَن قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ(١)

ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين، حيث ذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة لا يجوز، وذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة يجوز.(٢)

أمَّا الخطيب الشربيني فقد اتبع مذهب البصريين من أن هذا مقتصر على الضرورة، وهو قوله: (حول كله) حيث أكد النكرة التي هي قوله: (حول)، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة والشمول، وهو قوله: كله.(٣)

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأنَّ النكرة مجهولة، وتوكيد المجهول بالمعرفة لا يفيد.

الثالث: ضرائر التقديم والتأخير:

وهي منحصرة في تقديم حركة، وتقديم حرف، وتقديم بعض الكلام على بعض.(٤)

١٤–تقدم اللقب على الاسم:

الأصل في اجتماع الاسم واللقب قدّم الاسم على اللقب؛ لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولا عن اسم غير إنسان، ولأن اللقب يشبه الصفة في إشعاره بالمدح أو الذم، والنعت لا يقدم على المنعوت وكذا ما يشبهه،(٥) أما قول أوس بن الصامت: [الوافر]

أَنَا ابنُ مُزَيقِيَا عَمرِو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ(٦)

---

(١) انظر: السكّري، الحسن بن الحسين. (د.ت). **شرح أشعار الهذليين**. عبد الستار أحمد فرّاج. (محقق). القاهرة: مطبعة المدني. ج: ٢. ص: ٩١٠.

(٢) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٧). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**. محمد محيي الدين عبد الحميد. (محقق). بيروت: المكتبة العصرية. ج: ٢. ص: ٣٦٩.

(٣) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ٢. ص: ١٢٩٨؛ انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ٢. ص: ٨٧٣.

(٤) ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٨٠). **ضرائر الشعر**. مرجع سابق. ص: ١٨٧.

(٥) الأزهري، خالد بن عبد الله. (٢٠٠٠). **شرح التصريح على التوضيح**. محمد باسل عيون السود. (محقق). بيروت: دار الكتب العلمية. ج: ١. ص: ١٣٣.

(٦) انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٨). **خزانة الأدب**. مرجع سابق. ج: ٤. ص: ٣٦٥.

فقد ذكر الخطيب الشربيني أنَّه شاذّ، وهو تقدم اللقب، وهو مزيقيا على اسمه، وهو عمرو، والأصل: أنا ابن عمرو مزيقي، بتقديم الاسم على اللقب.(١)

والباحث لا يتفق مع الخطيب الشربيني في أنَّ هذا مقصور على الضرورة الشعرية؛ فالأمر فيه سعة، ووضع هذه العقبات أمام المتكلِّمين ينفر من اللغة، بخلاف التسهيل والتوسع فإنَّه يحبِّب الناس في اللغة.

١٥–تقدم الخبر على المبتدأ:

خبر المبتدأ إذا كان مقترنًا بـ(إلا) فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنه محصور فيه، أما قول الكميت بن زيد: [الطويل]

فَيَا رَبِّ هَل إِلَّا بِكَ النَّصرُ يُرتَجَى عَلَيهِم وَهَل إِلَّا عَلَيكَ المعَوَّلُ؟(٢)

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (بك النصر) وقوله: (عليك المعول) حيث قدم الخبر المحصور بـ(إلا) في الموضعين، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك؟، وهل المعول إلا عليك؟(٣)

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأن الخبر محصور في المبتدأ، ولذلك وجب تأخيره عن المبتدأ.

١٦–تقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول عن المفعول:

الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول وجب تأخيره عن المفعول به؛ لأن الضمير لا يعود إلا على المتقدم لفظًا ورتبةً، أما قول الشاعر: [السريع]

لَمَا عَصَى قَومُهُ مُصعَبَا أَدَّى إِلَيهِ الكَيلُ صَاعًا بِصَاعٍ(٤)

فقد ذكر الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (قومه مصعبًا) حيث قدم الفاعل المتصل بضمير المفعول مع عود الضمير على متأخر لفظا، وهو خلاف الأصح، وأجازه ابن جني في النثر بقلة.(٥)

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأن الضمائر لا تعود إلا على متقدم لفظًا ورتبة؛ إلا إذا وجدت قرينة تدل على المقصود.

١٧–التنازع:

---

(١) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٢٩٧؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٤٠.

(٢) انظر: ابن جني، أبي الفتح عثمان. (١٩٩٢). **سر صناعة الإعراب**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ١٣٩.

(٣) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٤٣٧؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٤١٦.

(٤) انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٨). **خزانة الأدب**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٢٧٩.

(٥) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ٢. ص: ٥٦٣.

ذكر بعض النحاة في تعريف التنازع بقوله: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهم مطلوب لكل منهما من حيث المعنى،(١) أما قول الشاعر: [الطويل]

إِذَا كُنتَ تُرضِيهِ وَيُرضيكَ صَاحِبٌ جَهَارًا فَكُن فِي الغَيبِ أَحفَظ لِلوُدِّ(٢)

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (ترضيه ويرضيك صاحب) حيث تنازع كل من العاملين: (ترضيه) و(يرضيك) الاسم الذي بعدهما، وهو قوله: (صاحب) والأول يطلبه مفعولا، والثاني يطلبه فاعلا، وقد أعمل فيه الثاني، فرفعه على الفاعلية، وعمل فيه الأول، فنصب ضميره، وعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.(٣)

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأنَّ الضمائر لا تعود إلا على متقدمٍ لفظًا ورتبةً.

الرابع: ضرائر الإبدال:

وهي منحصرة في إبدال حركة من حركة، وحرف من حرف، وكلمة من كلمة، وحكم من حكم.(٤)

١٨–وقوع (إذن) حشوًا:

من نواصب الأفعال (إذن)، ومن شرط إعمالها أن تتصدر، وإن وقعت في الحشو أهملت،(٥) أما قول الشاعر: [الرجز]

لَا تَترُكَنِّي فِيهِم شَطِيرًا إِنِّي إِذَن أَهلَكَ أَو أَطِيرَا(٦)

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (أهلك) بفتح اللام على أنه منصوب بـ(إذن) مع أنها وقعت حشوا بين اسم (إن)، وهو ياء المتكلم، وخبرها، وهو (أهلك)، أو خبر (إن) محذوف، أي: إني لا أستطيع ذلك.(٧)

والباحث لا يتفق مع الشربيني في هذه المسألة؛ لوجود شواهد تدل على جوازها، وما دام قد ورد في كلام الفصحاء فهو حُجَّة، والتوسع في اللغة والتيسير أولى من التضييق والتعسير.

١٩–الضمير البارز:

---

(١) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق.ج: ٢. ص: ١٨٦.

(٢) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢). **شرح الكافية الشافية**. مرجع سابق. ج: ٢. ص: ٦٤٩.

(٣) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ٢. ص: ٧٩٠؛ وانظر أيضًا: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ٢. ص: ٦٠٧.

(٤) ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٨٠). **ضرائر الشعر**. مرجع سابق. ص: ٢١٦.

(٥) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق.ج: ٤. ص: ١٦٥.

(٦) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم. (١٩٩٢). **الجنى الداني**. مرجع سابق. ص: ٣٦٢.

(٧) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٢٥٨.

لا تقع بعد (إلَّا) إلا ضمير منفصل، وأما قول الشاعر: [البسيط]

وَمَا عَلَينَا إِذَا مَا كُنتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[١]

فقد ذكر الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله (إلَّاك) حيث إنه قد أتى بالمضمير المتصل بعد (إلا)، والأصل: ألا يجاورنا إلا إياكِ.[٢]

والباحث لا يتفق مع الشربيني في هذه المسألة؛ لوجود شواهد كثيرة في الشعر والنثر تدلُّ على جوازها، وما دام قد ورد في كلام الفصحاء فهو حُجَّة، والتوسع في اللغة والتيسير أولى من التضييق والتعسير.

٢٠–فصل الضمير المنصوب مع إمكان المتصل:

القصد من إتيان بالضمائر هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، ولذلك قال النحاة: لا فصل مع إمكان المتصل،[٣] أما قول الشاعر: [البسيط]

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَموَاتِ قَد ضَمِنَت إِيَّاهُمُ الأَرضُ فِي دَهرِ الدَّهَارِيرِ[٤]

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (إياهم) حيث فصل الضمير المنصوب، مع إمكان المتصل، والأصل: قد ضمنتهم.[٥]

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لأن المتصل أشدُّ اختصارًا من المنفصل، والقصد من الإتيان بالضمائر هو الاختصار، فلو أتي بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل لفات المقصود وهو الاختصار.

٢١–اقتران الخبر بـ(إلا):

من شروط عمل (ما) عمل (ليس) ألّا يقترن خبره بـ(إلّا)، فإذا اقترن بها أهملت،[٦] أما قول الشاعر: [الطويل]

وَمَا الدَّهرُ إِلَّا مَنجَنُونًا بِأَهلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا[٧]

فيرى الخطيب الشربيني أن فيه ضرورة، وهو قوله: (وَمَا الدَّهرُ إِلَّا مَنجَنُونًا) وقوله: (وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا)، فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس، فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر، مع

(١) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). **الخصائص**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٠٧.

(٢) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣١٩.

(٣) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **شرح قطر الندى وبل الصدى**. محمد خير طعمة حلبي. (محقق). بيروت: دار المعرفة. ص: ٧٥.

(٤) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). **الخصائص**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٠٧.

(٥) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٣٢٤.

(٦) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق.ج: ١. ص: ٢٧٦.

(٧) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم. (١٩٩٢). **الجنى الداني**. مرجع سابق. ص: ٣٢٥.

أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول (إلا) عليه.[١] والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لمخالف الشرط وهو ألّا يقترن خبر(ما) بـ(إلّا)،

٢٢–عمل (لا) النافية للجنس:

إنَّ (لا) النافية للجنس تعمل عمل إن في نصب الاسم ورفع الخبر بشروط، منها: أن تكون نافيا، وأن يكون المنفيّ الجنس، ومنها: أن يكون نفيه نصًّا، ومنها: وأن يكون اسمها نكرة متصلًا بها،[٢]

أما قول ذو الرمة: [الطويل]

وَحَلَّت سَوَادُ القَلبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[٣]

فقد ذكر الخطيب الشربيني أنَّه شاذّ، وهو قوله: (لا أنا باغيًا) حيث أعمل (لا) النافية عمل ليس، مع أن اسمها معرفة، وهو (أنا)، خلافًا لابن مالك، فإنَّه ذهب إلى جواز إعمالها في المعارف.[٤]

والباحث يتفق مع الشربيني في أنَّ ما وقع في هذا البيت يعدُّ من قبيل الضرورة؛ لمخالفة الشرط وهو كون اسمها نكرة متصلًا بها، ومن المعلوم أنَّها تدلُّ على عموم النفي وشموله، وهذا أقرب إلى النكرة منه إلى المعرفة.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الموجزة في الفكر النحوي للخطيب الشربيني من خلال مؤلفات النحويَّة، والتي تيسير لي فيها أن أجمع أكثر من عشرين مسألة من مسائل الضرائر الشعريَّة، وهي تمثِّل الأنواع الأربعة التي حدَّدها علماء العربية، وقد درستها بإيجاز، وقد انتهتْ هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمُّها:

١. أنَّ الضرورة الشعريَّة من خصوصيات لغة الشعر التي تميزها عن لغة النثر.

٢. لإمام النحاة سيبويه جهود في الكتابة عن قضيَّة الضرورة الشعريَّة، وإن كان مصطلح "الضرورة" لم يرد في كتابه.

٣. لم يصرّح سيبويه بتعريف محدَّد للضرورة، ولذلك وقع خلاف بين الباحثين حول تحديد مفهوم الضرورة عنده، والذي يطمئن إليه الباحث أن مذهب سيبويه في الضرورة هو أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقًا، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

---

(١) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٥٠٩؛ انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٤٦١.

(٢) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك**. مرجع سابق.ج: ٢. ص: ٣.

(٣) انظر: ذو الرمة، غيلان بن عقبة. (١٩٩٥). **ديوان ذي الرمة**. عبد القدوس أبو صالح. (محقق). بيروت: مؤسسة الإيمان. ج: ٣. ص: ١٩٢٤.

(٤) انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). **فتح الخالق المالك**، مرجع سابق.ج: ١. ص: ٥٢١؛ انظر: الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). **مغيث الندا**. مرجع سابق. ج: ١. ص: ٤٦٤.

٤. لابن مالك مذهب يخالف الجمهور في الضرورة، فهي عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة، اعتمادًا على أن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل الذي لا مدفع له.

٥. يمكن إجمال أنواع الضرائر في أربعة هي: النقص، والزيادة، والتقديم والتأخير، والإبدال.

٦. تبع الخطيب الشربيني رأي الجمهور في مفهوم الضرورة، وهي ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس مما لا يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

٧. لم يميّز الخطيب الشربيني بين الضرورة الشعريَّة والشاذّ الذي خالف القياس، فعدّهما في الحكم سواء، وهو مخالف لما استقرَّ عليه جمهور النحاة؛ مما يؤكِّدُ أنَّ الرجل لم يكن مقلدًا شأن كثير من علماء عصره، بل له موقفه الخاصّ النابع من رؤيته الشخصيَّة المؤسَّسة على الدليل.

المراجع

إبراهيم حسن إبراهيم. (١٩٨٣). سيبويه وضرورة الشعر. القاهرة: مطبعة حسان.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحيّ بن أحمد. (١٩٨٦). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط. (محققان). دمشق: دار ابن كثير.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٢). سر صناعة الإعراب. حسن هنداوي. (محقق). دمشق: دار القلم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٤). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. (محقق). القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). الخصائص. محمد علي النجار. (محقق). بيروت: المكتبة العلمية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٨٠). ضرائر الشعر. السيد إبراهيم محمد. (محقق). القاهرة: دار الأندلس.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢). شرح الكافية الشافية. عبد المنعم أحمد حريري. (محقق). مكة المكرمة: دار المأمون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٩٠). شرح التسهيل. عبد الرحمن السيد، ومحمد البدوي المختون. (محقق). مصر، الجيزة: هجر للطباعة والنشر.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٢). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. محمد محيي الدين عبد الحميد. (محقق). بيروت: المكتبة العصرية.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). شرح قطر الندى وبل الصدى. محمد خير طعمة حلبي. (محقق). بيروت: دار المعرفة.

الأزهري، خالد بن عبد الله. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح. محمد باسل عيون السود. (محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.

الآلوسي، السيد محمد شكري. (١٩٢١). الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. القاهرة: المطبعة السلفية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٧). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين. محمد محيي الدين عبد الحميد. (محقق). بيروت: المكتبة العصرية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). أسرار العربية. محمد بهجة البيطار. (محقق). دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي.

الأنصاري، عبد الرحمن بن حسان. (١٩٧١). شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري. سامي العاني. (محقق). بغداد: مكتبة المعارف.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٨). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد السلام هارون. (محقق). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٥). فتح الخالق المالك في حلّ ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك. سيد بن شلتوت الشافعي. (محقق). الكويت: دار الضياء.

الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (٢٠١٦). مغيث الندا شرح قطر الندى. سيد بن شلتوت الشافعي. (محقق). الكويت: دار الضياء.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة. (١٩٩٥). ديوان ذي الرمة. عبد القدوس أبو صالح. (محقق). بيروت: مؤسسة الإيمان.

الزركلي، خير الدين. (٢٠٠٢). الأعلام. ط. ١٥. بيروت: دار العلم للملايين.

السكّري، الحسن بن الحسين. (د.ت). شرح أشعار الهذليين. عبد الستار أحمد فرّاج. (محقق). القاهرة: مطبعة المدني.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). الكتاب. عبد السلام هارون. (محقق). ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي: الحسن بن عبد الله. (١٩٩١). ما يحتمل الشعر من الضرورة. عوض بن حمد القوزي. (محقق). القاهرة: دار المعارف.

الغزي، محمد بن محمد، نجم الدين. (١٩٤٥). الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. جبرائيل سليمان جبور. (محقق). بيروت: المطبعة الأميركانية.

القرشي، إبراهيم بن هرمة. (د.ت). شعر إبراهيم بن هرمة القرشي. محمد نفّاع، وحسين عطوان. (محقق). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

محمد حماسة عبد اللطيف، (١٩٩٦). لغة الشعر. القاهرة: دار الشروق.

المرادي، الحسن بن قاسم. (١٩٩٢). الجنى الداني في حروف المعاني. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. (محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.

منيع عبد الحليم محمود. (٢٠٠٣). مناهج المفسرين. ط٢. القاهرة: مكتبة الإيمان.